الزراعة المروية في الضفة الغربية وأثر السياسات المائية الاسرائيلية

جلال داوود

يحتل القطاع الزراعي اهمية خاصة في الاقتصاد القومي الفلسطيني ، كون الزراعة هي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية بفعل مساهمتها في الإنتاج القومي الاجمالي التي تقدر بـ ٢٨ ـ ٣٢٪ من الانتاج المحلي الاجمالي ، هذا ، وتبلغ نسبة الايدي العاملة فيها نحو ٣٠٪ .

بالاضافة الى ذلك ، تعتبر الزراعة من اهم الدعائم الرئيسية التي تربط الشعب الفلسطيني بأرضه بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية المحضة .

لذا ، ينبغي على اية خطة وطنية تهدف الى دعم الاقتصاد الفلسطيني ، ان تضع مسألة تطوير القطاع الزراعي في قمة سلم الأولويات .

إن الجديد الذي تأتي به هذه الدراسة هو التركيز على الزراعة المروية في الضفة الغربية ، بعد أن جاء التركيز في العدد السابق على الموارد والسياسات المائية في الضفة الغربية ، بهدف استكمال البحث الشامل في هذا الموقف الحيوي :

الزراعة المروية في الضفة الغربية .

مبدئيا تعتبر الزراعة المروية هي المقياس الحقيقي لتطور القطاع الزراعي في اي بلد من البلدان ، لأن هذه الزراعة هي التي يمكن أن تشكل قاعدة صلبة لنمو التصنيع الزراعي ، وبالتالي المساهمة في دعم اقتصاديات الدولة بشكل عام ، من خلال ما توفره هذه الزراعة من أصناف المنتوجات الزراعية في مختلف فصول السنة ، وخاصة في الأوقات التي لايمكن للزراعة البعلية التي تعتمد على موسم سقوط الامطار أن توفره ، وخاصة في فصل الصيف وفصل الخريف والشتاء ، كون الزراعة البعلية لايمكن أن تثمر إلا في فصل الربيع هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى أن غلة الدونم الواحد من المزروعات المروية تفوق بمقدار الثلث على الأقل غلة الدونم للمزروعات البعلية .

فضلا عن أن بعض المزروعات لا يمكن أن تزرع فعلا ، مثل الموز والحمضيات ، وكذلك بعض أصناف الخضار والفواكه الأخرى . لهذه الاسباب الثلاثة ، تعتبر الزراعة المروية مقياسا لتقدم وتطور اي قطاع زراعي .

والزراعة المروية في الضفة الغربية تواجه الكثير من المشاكل والعقبات التي تعيق توسعها وتطورها ، منها الذاتي ، كقلة موارد التمويل . ومنها ناتج عن وضع الاحتلال الصهيوني الذي فرض قيوداً مشددة على استهلاك المياه في الضفة الغربية ، منذ الايام الأولى للاحتلال ، وذلك إنسجاما مع اهدافه الاستيطانية للأرض الفلسطينية ، التي سوف نتناولها بالبحث في هذه الدراسة ، بعد أن نستعرض وسائل الزراعة المروية في الضفة الغربية .

وسائل الري الحديثة :

تم خلال الاعوام الخمسة الماضية احراز تقدم ملموس في تطوير وسائل الري التي يستخدمها المزارعون في الضفة الغربية ، وذلك بفضل الجهود التي بذلها المرشدون الزراعيون وبعض المؤسسات الخاصة . وسنستعرض هنا الانجازات التي تم تحقيقها والعقبات التي تحول دون التوسع في هذا المجال :

برك حفظ الماء :

من اهم الخطوات التطويرية في طرق الري ، انشاء برك لخزن الماء الذي يستخرج من الآبار الارتوازية او الينابيع الى حين استخدامه حين الحاجة . ولهذه العملية فوائد كثيرة وهامة جدا . فبالاضافة الى انها تمكن المزارع من ري مزروعاته في الاوقات المناسبة ، فهي ايضا تضمن توصيل الماء الى انابيب الري تحت ضغط كاف لاستخدام وسائل حديثة في نقله وتوزيعه .

تدل الاحصاءات الرسمية لسنة ١٩٧٨ على ان هنالك ٨٣ بركة للري في الضفة الغربية ذات سعة اجمالية قدرها نحو ٢٦٢ الف متر مكعب . ويبين الجدول التالي توزيع البرك بحسب الألوية ، ، التي يبدو انها متركزة حاليا في المناطق الغورية . لكن خبراء دوائر الزراعة ينصحون بانشاء المزيد منها في مناطق قلقيلية وطولكرم وجنين . الا ان العائق الرئيسي الذي يحول دون ذلك هو عدم توفر مصادر التمويل الوطنية في الوقت الحاضر .

عدد وسعة برك وتوزيعها بحسب اللواء
(١٩٧٨)

اللواء	عدد البرك	السعة الاجمالية (بالمتر المكعب)
اريحا	٨١	٢٦٠,٠٠٠
طولكرم	١	١,١٠٠
بيت لحم	١	٠,٥٠
المجموع	٨٣	٢٦١,٦٠٠

المصدر : الاحصاءات « الرسمية » .